

من الازدواجية إلى المواطنة اللغوية: مقارنة سوسiolسانية نقدية للتنوع اللغوي في المغرب

From Diglossia to Linguistic Citizenship: A Critical Sociolinguistic Approach to Linguistic Diversity in Morocco

عثمان احمياني
كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة محمد الخامس بالرباط

othman.ahmiani@flsh.um5.ac.ma

<https://orcid.org/0009-0005-7336-4192>

ملخص

يشكل المشهد اللغوي المغربي مختبرا سوسiolسانية فريدا لفحص التفاعلات المعقدة بين اللغة والهوية والسلطة والسياسة اللغوية. وتعتمد هذه المقالة مقارنة سوسiolسانية نقدية لتحليل التنوع اللغوي في المغرب عبر تطبيق نموذج ويليام ستيوارت الموسع من طرف جوشوا فيشمان، إلى جانب نماذج فيرغسون للازدواجية وإيرفين وغال للأيديولوجيات اللغوية، وتوليفسون للسياسة اللغوية النقدية. وتهدف الدراسة تصنيف النوعات اللغوية الرئيسية الثلاث (العربية الفصحى، والدارجة المغربية، والأمازيغية) وفق متغيرات المعيارية والحيوية والتاريخانية والاستقلالية/التبعية، مع رصد العلاقات البنوية والوظيفية التي تنظم تفاعلها، وكشف الأيديولوجيات المتصارعة (القومية العربية، والأمازيغية، والفرنكوفونية/الحدائية) وآليات اشتغالها عبر عمليات التصوير والتشطي التكراري والإلغاء. كما ترصد الدراسة التحولات المعاصرة في المشهد اللغوي المغربي ممثلة في صعود الدارجة في الإعلام الخاص والفضاء الرقمي والثقافة الشعبية، ودسترة الأمازيغية ومساعي بنائها كمعيار لغوي، وتنامي حضور الإنجليزية باعتبارها لغة طموح أكاديمي واقتصادي. وتخلص المقالة إلى أن المشهد اللغوي المغربي يعيش توترا بنيويا بين الحفاظ على التراث اللغوي الوطني ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما يستدعي الانتقال من نموذج الازدواجية التقليدي إلى مقارنة "المواطنة اللغوية" القائمة على تمكين المتحدثين، وتوزيع السلطة اللغوية وربطها بالعدالة الاجتماعية والمشاركة الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية:

المشهد اللغوي المغربي، العربية الفصحى، الدارجة، الأمازيغية، الازدواجية اللغوية، الأيديولوجيات اللغوية، السياسة اللغوية النقدية، المواطنة اللغوية، ستيوارت، فيشمان.

Abstract

The Moroccan linguistic landscape constitutes a unique sociolinguistic laboratory for examining the complex interactions between language, identity, power, and language policy. This article adopts a critical sociolinguistic approach to analyze linguistic diversity in Morocco, applying William Stewart's model as expanded by Joshua Fishman, alongside Ferguson's model of diglossia, Irvine and Gal's theory of language ideologies, and Tollefson's critical language policy framework. The study aims to classify the three main linguistic varieties—Standard Arabic, Moroccan Darija, and Amazigh—according to the parameters of standardization, vitality, historicity, and autonomy/heteronomy, while examining the structural and functional relationships that govern their interaction and uncovering the competing ideologies (Arab nationalist, Amazigh, and Francophone/modernist) and their operational mechanisms through the processes of iconization, fractal recursivity, and erasure. The study also traces contemporary transformations in the Moroccan linguistic landscape, including the rise of Darija in private media, digital spaces, and popular culture, the constitutional recognition of Amazigh and efforts toward its standardization, and the growing presence of English as a language of academic and economic aspiration. The article concludes that the Moroccan linguistic landscape experiences a structural tension between the preservation of national linguistic heritage and the demands of integration into the global economy, necessitating a shift from the traditional diglossia model toward an approach based on "linguistic citizenship" grounded in speaker empowerment, equitable distribution of linguistic power, and the articulation of language issues with social justice and democratic participation.

Keywords:

Moroccan linguistic landscape, Standard Arabic, Darija, Amazigh, diglossia, language ideologies, critical language policy, linguistic citizenship, Stewart, Fishman.

مقدمة

يشكل المشهد اللغوي المغربي مختبرا حيا لتجربة التحولات النظرية الكبرى في السوسiolسانيات العربية من نموذج الازدواجية الصارم إلى مقاربات المواطنة اللغوية القائمة على الحقوق والإنصاف، إذ يعيش المغاربة يوميا في بيئة تتسم بالتعدد؛ فالعربية الفصحى تهيمن على الخطابات الرسمية والتعليم، وتشكل الدارجة بتمظهراتها الجهوية (الجبليّة، والعروبية، والبدوية، والحسانية) لغة الحياة اليومية، وتنتشر

الأمازيغية بلهجاتها الكبرى (تاريفيت، تاشلحيت، تامزيغت) في مناطق واسعة من جغرافيا المملكة. وإلى جانب هذا التراث المحلي، تحتفظ الفرنسية بحضور قوي في الإدارة والتعليم العالي والقطاع الخاص، بينما تبرز الإنجليزية لغة طموح أكاديمي وعلمي واعد.

يتجاوز هذا التعدد كونه ثراء ثقافيا فقط، بل هو مسرح لتجاذبات اجتماعية وسياسية عميقة تعكس رؤى متباينة للمجتمع والهوية، وتعيد إنتاج تفاوتات طبقية تحت غطاء سياسات "الإصلاح" أو "الانفتاح".

وقد شهد حقل الدراسات السوسiolسانية المغربية تطورا منهجيا ملحوظا يمكن تتبعه في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

- تمثل الاتجاه الأول في الدراسات المؤسسة للنموذج النظري،
- تمثل الاتجاه الثاني في دراسات السياسة اللغوية والجدل المجتمعي حيث قدم (شقراني 2010) تحليلا معمقا للازدواجية اللغوية والطبقية الاجتماعية، وكشف عن تنافس اللغات العليا والدنيا على مستويي المكانة والانتماء معا (Chakrani, 2010, 45-78). كما طبق (الفركاني 2023) متغيرات ستيوارت على الأمازيغية، محددا موقعها كلغة عامية ذات لهجات جهوية (Elfarkane, 2023, pp. 8-17). بينما حلت (علوي 2025) الجدل حول إدراج الدارجة في الكتب المدرسية، وكشفت عن تحول في خطاب وزارة التربية الوطنية نحو قبول الدارجة كأداة بيداغوجية مساعدة (Alaoui, 2025, pp. 8-12).

- يرصد الاتجاه الثالث التنوع اللغوي في الممارسات التواصلية، حيث حل (بازي 2025) في مقالته "أصوات المغرب: التنوع اللغوي في الخطاب الإذاعي المغربي" تحليل تباين النوعات اللغوية في السياقات التواصلية المختلفة (النشرات الإخبارية...) بهدف تحديد مستوى الرسمية لهذه السياقات (Bazzi, 2025, pp. 217-241). وقدمت (هيكمان 2024) دراسة حول تحول الدارجة من "لهجة خاصة" إلى "لغة عمومية" من خلال تتبع استخدام المهاجرين الأفارقة للدارجة لغة تواصل (Hickman, 2024, pp. 12-14). غير أن هذه الدراسات اقتصررت على نوعية لغوية واحدة دون مقارنة منهجية مع النوعات الأخرى. أو على ممارسات جزئية في متغيرات بعينها، ولم تقدم تأطيرا نظريا مقارنا يشمل جميع النوعات اللغوية في ضوء المتغيرات النظرية العلمية.

ومنه نصوغ الفجوة المعرفية التي تسعى هذه المقالة إلى سدها عبر تقديم تطبيق مقارن ومنهجي لنموذجي ستيوارت وفيشمان وفيرغسون على النوعات اللغوية الرئيسية الثلاثة مجتمعة، وربط التحليل النظري بالتحويلات الاجتماعية والسياسية الراهنة، وتجاوز وصف التعدد إلى تحليل البنى الإيديولوجية والسلطوية

اللغوية التي تعيد إنتاج التفاوتات الاجتماعية (Chakrani, 2010, pp. 112-145; Alaoui, 2025, pp. 10-12)؛ والكشف عن الأبعاد التطبيقية للسياسات اللغوية (Ben Hammou & Kesbi, 2024, p.1906) (1927 -).

يقتضي أي تحليل جاد لهذا المشهد الانطلاق من أرضية نظرية متينة تمكن من التمييز بين المفاهيم الأساسية "اللغة، واللهجة، والدارجة" باعتبارها تسميات غير اعتباطية تحمل تصنيفات علمية دقيقة ينبغي بسطها وتحديد الفرق بينها في ضوء استعمال اللسانيين الاجتماعيين لها. وهنا تنتصب الإشكالية الأساسية لهذه المقالة والتي نعبر عنها بالأسئلة المركزية الآتية: ما السبيل إلى تصنيف النوعات اللغوية الرئيسية (الفصحى، الدارجة، الأمازيغية) في ضوء نماذج ستيوارت وفيشمان وفيرغسون؟ وكيف يمكن تحديد العلاقات البنوية والوظيفية (التوزيع الطبقي، المجالي، الرمزي) بين هذه النوعات؟ وما طبيعة التحولات التي تطرأ على هذه التصنيفات في ضوء المتغيرات الاجتماعية والسياسية المعاصرة (صعود الدارجة في الإعلام، تنامي الوعي الأمازيغي، ضعف الفصحى التواصلية)؟ وكيف يمكن لمقاربة المواطنة اللغوية أن تتجاوز حدود نموذج الازدواجية، وتقدم تصورا قائما على الحقوق اللغوية والإنصاف الاجتماعي؟

غير أن الإشكالية السابقة، رغم ضرورتها التصنيفية، تظل محكومة بنموذج "الازدواجية اللغوية (diglossia)" بصيغته الفيرغسونية المعدلة. وهذا النموذج وإن كان مفيدا في وصف التوزيع الوظيفي للغات، فإنه يعجز عن تفسير الصراعات الأيديولوجية الكامنة وراء التصنيف اللغوي، وعن تقديم تصور بديل قائم على الحقوق والإنصاف. من هنا تأتي ضرورة تجاوزه نحو مقاربة "المواطنة اللغوية" (citizenship linguistic) كما صاغها سترود (Stroud, 2001).

تقوم المواطنة اللغوية على مبدأ تحويل المتكلمين من مجرد "مستخدمين" للغات إلى "فاعلين لغويين" لهم حق المشاركة في إنتاج المعايير اللغوية والسياسات المحددة للمشهد التواصلية. وهي بذلك تنتقل من السؤال التقليدي: "ما اللغات الموجودة؟" إلى السؤال النقدي: "من يملك سلطة تصنيف هذه اللغات؟"، و"كيف يمكن توزيع السلطة اللغوية بعدالة؟".

تحدد أهداف هذه المقالة على مستويات متعددة:

- نظريا: عبر استجلاء معايير التمييز بين اللغة واللهجة والدارجة في ضوء نماذج ستيوارت وفيشمان وفيرغسون.

- تحليليا: من خلال تطبيق هذه المعايير على النوعات اللغوية الثلاثة، ورصد موقع كل منها في الاستقلالية/التبعية، والمعيارية، والحيوية، والتاريخانية.
- تأصيليا: بالحرص على تقديم تصور أولي لمقاربة "المواطنة اللغوية"¹ إطارا بديلا يركز على الحقوق اللغوية والإنصاف الاجتماعي (Stroud, 2001; Errihani, 2024, pp. 156-172).
- نقديا: بتقديم مقاربة "المواطنة اللغوية"، واستكشاف الأبعاد الإيديولوجية والسلطوية الكامنة وراء عمليات التصنيف اللغوي.

وتنطلق المقالة من اختبار ثلاث فرضيات رئيسية: تقوم الفرضية الأولى على أن الفصحى تحقق المعيارية والتاريخانية والاستقلالية عاليا وحيوية نسبية، وتحقق الدارجة حيوية وتاريخانية قصوى لكنها تفتقر للمعيارية والاستقلالية (Hickman, 2024, p. 3)، بينما تحقق الأمازيغية حيوية وتاريخانية واستقلالية عظمى في طور بناء المعيارية (Elfarkane, 2023, paras. 12-15). وتقوم الفرضية الثانية على أن العلاقة بين الفصحى والدارجة لم تعد تخضع ببساطة لنموذج الازدواجية الصارم "اللغة العالية في مقابل اللغة الدنيا"، بل أصبحت حدودها أكثر مرونة وتداخلًا خاصة في فضاءات الإعلام والتعليم. ويتجلى هذا التحول بوضوح في صعود الدارجة نحو وظيفة "اللغة العمومية (language public) بفعل انتشارها في الإنتاجات الفنية والإعلامية، واستعمالها لغة تواصل مع المهاجرين الأفارقة (Hickman, 2024, pp.)

¹ يعد مفهوم "المواطنة اللغوية" (Linguistic Citizenship) من المفاهيم النظرية الرائدة في حقل اللسانيات الاجتماعية النقدية وسياسات اللغات التعليمية، وقد طوره الباحث كريستوفر سترود (Christopher Stroud) في دراسته المؤسسية: "African Mother-Tongue Programmes and the Politics of Language: Linguistic Citizenship versus Linguistic Human Rights" المنشورة في: Journal of Multilingual and Multicultural Development عام 2001 (Stroud, 2001, pp. 339-355). جاء هذا المفهوم كنفذ ناظر للإطار السائد آنذاك، والمتمثل في "حقوق الإنسان اللغوية" (Linguistic Human Rights) الذي اعتبره سترود إطارا محدودا يركز على الحقوق القانونية الفردية دون معالجة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع التي تشكل الممارسات اللغوية للمجتمعات المهمشة (Stroud, 2001, p. 340).

يكن جوهر المواطنة اللغوية، وفق تأسيس سترود، في تحويل مركز الثقل من "الحقوق الممنوحة" إلى "الممارسات الممكنة". فبدلا من التركيز على ما ينبغي أن تمنحه الدولة للأقليات اللغوية (كلغة رسمية أو تعليم)، تركز المواطنة اللغوية على كيفية تمكين المتحدثين أنفسهم من المشاركة في تصميم وتنفيذ سياساتهم اللغوية الخاصة، وعلى العمليات الاجتماعية التي تجعل من اللغة موردا للتمكين أو أداة للتهميش (Stroud, 2001, p. 346). كما تعيد هذه المقاربة صياغة الإشكال اللغوي كمسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية وتوزيع السلطة والديمقراطية، وليس فقط كمسألة تقنية أو بيداغوجية أو اقتصادية (Stroud, 2001, p. 340).

9-11 (Alaoui, 2025, pp. 217-241 ; Bazzi, D., 2025, pp. 12-14). وتفترض الثالثة أن الانتقال من نموذج الازدواجية إلى مقارنة المواطنة اللغوية يستلزم إعادة تعريف "المشكلة اللغوية" في المغرب: فالمشكلة ليست في "تعدد اللغات" بحد ذاته، بل في الآليات الاجتماعية والسياسية التي تحول هذا التعدد إلى تفاوت طبقي وتمييز مؤسساتي. وعليه، فإن الحل لا يكمن في "تبسيط التعدد" (بفرض لغة واحدة مثلاً)، بل في "دمقرطته" عبر ضمان الحقوق اللغوية لجميع اللغات-156 (Stroud, 2001; Errihani, 2024, pp. 172).

إن بناء هذه المقاربة النظرية والتحليلية والنقدية في إطار واحد، والجمع بين تطبيق نماذج التصنيف الكلاسيكية والتحليل النقدي للسياسات اللغوية، يشكل الإضافة المعرفية التي تسعى هذه المقالة إلى تقديمها للحقل السوسiolساني المغربي. كما أن اختبار الفرضيات الثلاث في ضوء الدراسات السابقة الموثقة سيمكن من تقديم قراءة متجددة للمشهد اللغوي المغربي تتجاوز وصف التعدد إلى تحليل البنى العميقة التي تنظمه، وتتجاوز الصراعات الأيديولوجية الضيقة إلى اقتراح تصور بديل قائم على المواطنة اللغوية والإنصاف الاجتماعي.

1. الإطار المفاهيمي: من الازدواجية إلى الأيديولوجيا اللغوية

لا يمكن فهم التعقيد الذي يطبع المشهد اللغوي المغربي دون الانطلاق من النموذج التأسيسي الذي وضعه تشارلز فيرغسون (Ferguson, 1959)، والذي عرّف الازدواجية اللغوية (diglossia) بأنها حالة من الاستقرار النسبي للوظائف اللغوية في مشهد يميز بين نسقين لغويين متميزين: (نسق عالٍ High variety) تختص به اللغات ذات الوظائف الرسمية والدينية والكتابية، ونسق (متدنٍ Low variety) يترك لأنماط التواصل اليومي والعفوي وغير الرسمي (Ferguson, 1959, pp. 325-327). وقد اعتمد فيرغسون في صياغته هذه على أربع حالات نموذجية، هي: العربية (الفصحى مقابل العاميات)، واليونانية (كتاريفوسا Katharévousa مقابل ديموتيك Demotic)، والألمانية السويسرية (الألمانية المعيارية مقابل اللهجة السويسرية)، والكريولية الهايتية (الفرنسية المعيارية مقابل الكريول). (Ferguson, 1959, p. 328) ومنذ ذلك الحين، باتت العربية حالة مركزية في اختبار مفهوم الازدواجية وتطويره في الدراسات السوسiolسانية (Albirini, 2016, pp. 45-78).

ومع ذلك، سرعان ما تجاوز باحثون مثل جوشوا فيشمان (Fishman, 1967) حدود النموذج الفيرغسوني الضيق ليشمل حالات أوسع، حيث لم يعد الشرط قصر الازدواجية على لهجات مختلفة للغة نفسها، بل امتد ليشكل لغات مختلفة تماماً تتوزع وظيفياً في المجتمع الواحد (Fishman, 1967, pp. 32-35). ويسمح

هذا التوسيع بفهم أفضل للمشهد المغربي حيث تتداخل لغات متعددة (الفصحى، الدارجة، الأمازيغية، الفرنسية) في توزيع وظيفي معقد لا يختزل في ثنائية بسيطة (Bazzi, 2025, pp. 3-5). كما كشفت أبحاث لاحقة أن الوصف الازدواجي ليس أبديا أو طبيعيا مستمرا، بل هو نتاج ظروف تاريخية وسياسية محددة، ويمكن أن يصبح في حد ذاته أداة لتبرير التفاوتات اللغوية (Irvine & Gal, 2000, pp. 35-38; Woolard, 2016, pp. 12-15).

ولم تظهر نظرية الأيديولوجيات اللغوية من فراغ، بل سبقتها أعمال تأسيسية رائدة؛ فمايكل سيلفرستين (Silverstein, 1979) كان أول من صاغ مصطلح "الأيديولوجيات اللغوية" بشكل منهجي، ثم تلتها كاثرين وولارد وبامبي شيفلين (Woolard & Schieffelin, 1994) اللتان رسمتا معالم هذا الحقل الدراسي الواعد (Woolard & Schieffelin, 1994, pp. 55-58). ويعود الدور المحوري في تطوير النظرية إلى سوزان إيرفين وجوديث غال (Irvine & Gal, 2000)، اللتين تجاوزتا السؤال الوظيفي التقليدي (ما وظيفة كل لغة؟) إلى سؤال نقدي أعمق: كيف يتم بناء المعتقدات حول اللغات، وكيف تخدم هذه المعتقدات مصالح فئات معينة وتعيد إنتاج التراتبية الاجتماعية؟

تعرف إيرفين وغال الأيديولوجيات اللغوية بأنها "أنظمة معتقدات ثقافية وسياسية تربط اللغة بالهوية والأخلاق والمعرفة والسلطة، وتعمل على تبرير وإعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية" (Irvine & Gal, 2000, p. 36). وفي هذا السياق تميزان بين ثلاث عمليات سيميائية رئيسية تعمل من خلالها هذه الأيديولوجيات، وهي أدوات تحليلية قوية لفك تعقيد المشهد اللغوي المغربي:

أ. **التصوير (Iconization):** وهي عملية يتم فيها ربط السمات اللغوية بالسمات الاجتماعية أو الثقافية للمتحدثين بشكل "طبيعي" أو "جوهري"، مثل ربط الفصحى بـ "الأصالة" و"القداسة"، وربط الدارجة بـ "الضعف" و"عدم الجدية" في الخطاب الرسمي والإعلامي (Alaoui, 2025, pp. 8-10).

ب. **التشظي التكراري (Fractal Recursivity):** وهي عملية يتم فيها إسقاط الانقسامات الثنائية (مثل ثنائية العليا/الدنيا) على مستويات أدق داخل كل فئة مثل إعادة إنتاج نفس الهرمية بين الفصحى والدارجة داخل الخطاب الأمازيغي نفسه، حيث تُعتبر تامزيعة المعيارية لغة "عليا" مقابل تاشلحيت وتاريخيت باعتبارها لهجات "دنيا" في بعض الخطابات (Elfarkane, 2023, paras. 12-15).

ج. **الإلغاء (Erasure):** وهي عملية يتم فيها تجاهل أو طمس العناصر أو المتغيرات التي لا تتلاءم مع التصنيف الأيديولوجي السائد بإلغاء الفاعلية اللغوية للدارجة في السياسات التعليمية رغم كونها لغة

91.9% من المغاربة (Hickman, 2024, p. 3)، وإلغاء البعد الطبقي في تحليل "التناوب اللغوي" في الخطاب الرسمي (Ben Hammou & Kesbi, 2024, p. 1906).

لا تعمل هذه العمليات الثلاث بشكل محايد، بل تخدم مصالح فئات اجتماعية معينة على حساب أخرى؛ فالتصوير يعمل على "طبع" الخصائص الاجتماعية في اللغة، فيبدو الترتيب اللغوي انعكاسا طبيعيا للتراتب الاجتماعي بدلا من كونه نتاجا لتاريخ من الصراع والهيمنة (Irvine & Gal, 2000, p. 38). ويعيد التنشيط التكراري إنتاج الانقسامات الثنائية نفسها على مستويات أدق، مما يخلق شرعية للإقصاء داخل المجموعات المهمشة نفسها. أما الإلغاء فيعمل على طمس العناصر التي لا تتلاءم مع الصورة الأيديولوجية السائدة، مما يُصعّب تخيل بدائل ممكنة للوضع القائم.

وتساعدنا هذه الأداة التحليلية في مقارنة التناقضات التي يعجز نموذج الازدواجية وحده عن تفسيرها: كيف يمكن أن تكون الدارجة حية ومستخدمة يوميا، لكنها في الوقت نفسه مهمشة ومستبعدة من الفضاءات الرسمية؟ ولماذا يُنظر إلى تدريس الأمازيغية أحيانا على أنه "تهديد للوحدة الوطنية" بينما لا يثير تدريس الفرنسية أو الإنجليزية هذا الهاجس؟

لم تسلم نظرية إيرفين وغال من النقد، فقد اتهمها بعض الباحثين بالمبالغة في التركيز على العمليات السيميائية الداخلية على حساب العوامل الاقتصادية والسياسية المادية (Blommaert, 2005, pp. 163-165). كما أشار آخرون إلى أن العمليات الثلاث قد تتداخل في الممارسة الفعلية مما يصعّب الفصل التحليلي بينها (Woolard, 2021, p. 15). غير أن هذه النظرية تظل، رغم حدودها، الأداة الأكثر فعالية لتحليل الأبعاد الأيديولوجية للمشهد اللغوي المغربي، وتمهد الطريق للانتقال إلى المقاربة الثالثة أي السياسة اللغوية النقدية كما صاغها توليفسون.

يكمل جيمس توليفسون (Tollefson) هذا المسار النقدي من خلال مؤسسة "السياسة اللغوية النقدية" (Critical Language Policy) التي تجعل من العلاقة بين اللغة والسلطة والتفاوت الطبقي محورا مركزيا للتحليل (Tollefson, 2015, pp. 5-7)؛ فبينما كانت دراسات التخطيط اللغوي التقليدية تنظر إلى السياسات اللغوية باعتبارها حولا تقنية محايدة للمشاكل اللغوية، يكشف توليفسون عن بعدها الأيديولوجي والسياسي العميق (Tollefson, 1991, pp. 3-5). وفي كتابه الرائد "تخطيط اللغة: عدم المساواة اللغوية في المجتمع" (Planning Language: Language Inequality in Society, 1991) طرح توليفسون مفهوما جديدا للسياسة اللغوية واصفا إياها بأنها "آلية يتم من خلالها الحفاظ على مصالح الفئات الاجتماعية المهيمنة، وفي الوقت نفسه زرع بذور التحول إلى عدم مساواة نظامية تخدم مصالح النخب، (1991, p. 203)

(Tollefson). ويركز النموذج التاريخي-البنوي الذي أسس له على كيفية قيادة التخطيط اللغوي، خلافاً للافتراضات المتفائلة السابقة (Tollefson, 1991, pp. 207-210).

وقد تطور هذا الحقل ليشمل تحليلات تتقاطع فيها قضايا اللغة مع الطبقة والعرق والإيديولوجيا في سياقات متعددة، كما يتجلى في دراسات السياسة اللغوية في كاتالونيا مثلاً (Pujolar & González, 2013, pp. 55-58). وفي سياقنا المغربي، يمكننا تلمس هذه المقاربة في تحليل سياسة "التناوب اللغوي" (Ben Hammou & Kesbi, 2024) التي تركز الفرنسية لغة للعلوم والتكنولوجيا، مما يخدم مصالح النخبة الفرنكوفونية التي ورثت مواقع النفوذ منذ الاستعمار، ويعيد إنتاج التفاوتات الطبقية والجهوية تحت غطاء "التعددية اللغوية" و"الانفتاح على العالم" (Ben Hammou & Kesbi, 2024, pp. 1906-1909). وهنا يتقاطع التحليل النقدي للسياسة اللغوية مع نظرية الأيديولوجيات اللغوية في كشف التناقضات: فبينما تركز الوثائق الرسمية "التعددية اللغوية" خطاباً، فإنها تمارس إقصاء ممنهجاً للدارجة والأمازيغية في الممارسة، وهذا ما كشفته الدراسة التناسلية للوثائق الرسمية (Laanani & Fathi, 2024, p. 8) التي أظهرت كيفية استدعاء النصوص الرسمية مرجعيات متعددة ومتباينة بشكل انتقائي لتبرير خيارات سياسية معينة دون الالتزام بمنطق داخلي متسق (Laanani & Fathi, 2024, pp. 5-8).

2. نموذج التصنيف المعتمد للنوعات اللغوية: من متغيرات ستيوارت الأربعة إلى توسيع فيشمان

يشكل نموذج ويليام ستيوارت (Stewart, 1968) الإطار التحليلي الأكثر دقة لتصنيف النوعات اللغوية، وذلك لأنه يتجاوز التصنيفات الاعباطية القائمة على الانطباعات أو التقاليد إلى معايير قابلة للرصد والتحقق. يقوم هذا النموذج على أربعة متغيرات رئيسية هي: المعيارية (Standardization)، والحيوية (Vitality)، والتاريخانية (Historicity)، والاستقلالية/التبعية (Autonomy vs. Heteronomy). وقد طور جوشوا فيشمان (Fishman, 1968; 1980) هذا التصنيف من خلال مراجعة متغير التاريخانية وإضافة ثلاثة متغيرات جديدة، أتاحت تحديد أنواع لغوية أكثر دقة مثل اللغة المعيارية (Standard)، واللغة الكلاسيكية (Classical)، واللغة العامية/الدارجة (Vernacular)، واللهجة (Dialect). ونتتبع كرنولوجيا تطور هذه المتغيرات من خلال الجدول الآتي:

تعريفه الإجرائي وفق ستيوارت (1968)	توسيع فيشمان (1968; 1980)
------------------------------------	---------------------------

إضافة مفهوم "اللغة المعيارية" (Standard) كصنف قائم بذاته، و"اللغة الكلاسيكية" (Classical) "اللغات التراثية" ذات المكانة الدينية العالية (Fishman, 1968, pp. 25-30)	تحدد بدرجة وجود قواعد لغوية مدونة رسمياً (نحو، معجم، إملاء، أدب مكتوب) (Stewart, 1968, p. 534)	المعيارية (Standardization)
ربط الحيوية بمفهوم "الولاء اللغوي" (Language Loyalty) أي درجة التزام الجماعة بلغتها ونقلها للأجيال (Fishman, 1968)	قياس الاستعمال المكثف للنوع اللغوية بوجود جماعة من المتحدثين الأصليين يستخدمون النوع كلغة أولى في التواصل اليومي (Stewart, 1968, p. 535)	الحيوية (Vitality)
مراجعة هذا المتغير وإعادة تعريفه ليشمل اللغات التي لها امتداد تاريخي حتى لو كان تراثها شفهيًا في الأساس (Fishman, 1968, pp. 25-30)	درجة الامتداد الزمني للنوع اللغوي واستمراريته عبر عصور سحيقة مع تراث مدون أو شفهي (Stewart, 1968, p. 535)	التاريخية (Historicity)
توسيع مفهوم الازدواجية ليشمل لغات مختلفة تماماً (Extended Diglossia)، وتحديد اللغة العليا (H) واللغة الدنيا (L) في المجتمعات التعددية (Fishman, 1980)	جوهر التمييز بين اللغة واللهجة: المتغير المستقل له كيانه المعياري الخاص به، أما التابع فيحتاج للإحالة على نوع لغوية مستقلة أخرى (Stewart, 1968, pp. 536-537)	الاستقلالية/التبعية (Autonomy/Heteronomy)

(الجدول 1: النموذج النظري للمتغيرات الأربعة عند استيوارت وتوسيعها من طرف فيشمان)

استناداً إلى النموذج النظري الذي عرضناه أعلاه، يمكن تقديم تحليل مقارنة للمتغيرات اللغوية الرئيسية الثلاثة في المشهد المغربي وفق المعايير الأربعة نفسها، مما يسمح بتحديد أوجه التشابه والاختلاف بشكل منهجي ودقيق يرصده الجدول الآتي:

المعيار	العربية الفصحى	الدارجة (العربية المغربية: الجبلية، العروبية، البدوية، الحسانية)	الأمازيغية (بتنوعاتها الثلاثة تاريفيت، تاشلحيت، تامزيغت)
المعيارية	عالية جداً: تمتلك تراثاً معيارياً يمتد لأكثر من أربعة عشر قرناً، مع قواعد نحوية مدونة (علم النحو)، ومعاجم لغوية، ونظام إملائي مستقر (Stewart, 1968, p. 534)	منخفضة جداً: لا توجد قواعد نحوية مدونة متفق عليها، ولا معاجم رسمية موحدة، ولا نظام إملائي موحد للكتابة (Elfarkane, 2023, pp. 8-17)	في طور البناء: منذ تفعيل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (إبركام)، تم توحيد حرف تيفيناغ ووضع قواعد نحوية موحدة، غير أن المعيارية لم تستكمل بعد (Errihani, 2024, Chapter 1)

الحيوية	نسبية: لا توجد جماعة تتحدث الفصحى كلغة أم في المغرب، وهي لغة متعلمة في مقاعد المؤسسات التعليمية، وليست لغة تواصل يومي تلقائي (Hickman, 2024, p. 3)	قصوى: لغة أم لحوالي 91.9% من المغاربة، تستخدم يوميا في المنزل والشارع والعمل والأسواق، وهي لغة الحياة اليومية بامتياز (Hickman, 2024, p. 3)	عالية في مناطقها التقليدية: (سوس، الأطلس المتوسط، الريف)، لكنها تشهد تراجعاً في المدن الكبرى لصالح الدارجة (Elfarkane, 2023, paras. 12-15)
التاريخانية	عظمى: تمتد لأكثر من خمسة عشر قرناً، من العصر ما قبل الجاهلي إلى العصر الحديث، مع تراث مدون ضخم (Stewart, 1968, p. 535)	واضحة: نتاج تطور طبيعي للعربية في المغرب عبر قرون، مع تأثيرات أمازيغية، أندلسية، إفريقية، فرنسية وإسبانية (Bazzi, 2025, pp. 3-5)	عميقة: تمتد لآلاف السنين في شمال إفريقيا، مع نقوش قديمة بتيفيناغ وتراث شفهي ضخم (Elfarkane, 2023, paras. 8-17)
الاستقلالية/التبع	مستقلة (Autonomous): لها كيانها المعياري الخاص، وقواعدها المدونة، ومعاجمها، وأدبها المكتوب الذي لا يحتاج إلى الإحالة على نوع أخرى (Stewart, 1968, p. 537)	تابعة (Heteronomous): العربية الفصحى: ينتقل المتحدث بها إلى الفصحى للقيام بالوظائف الكتابية والإدارية والدينية (Stewart, 1968, p. 537)	مستقلة: تعززت استقلاليتها أكثر مع ترسيمها في دستور 2011، وتسعى اليوم إلى بناء استقلاليتها من خلال المعبرة والتوحيد (Errihani, 2024, Chapter 1)
النوع في تصنيف فيشمان	لغة معيارية + (Standard) لغة كلاسيكية (Classical) (Fishman, 1968, pp. 25-30)	عامية/ دارجة (Vernacular) + اللغة الدنيا (Low variety) في الازدواجية (Fishman, 1980)	كانت لهجة عامية (Vernacular)، وتسعى اليوم إلى التحول إلى لغة معيارية (Standard) (Errihani, 2024, Chapter 1)

(الجدول 2: تطبيق مقارن لمتغيرات استيوارت وفيشمان على النوعات اللغوية الثلاثة: الفصحى، الدارجة، الأمازيغية)

يكشف تحليلنا المقارن لمعطيات الجدول أعلاه عن ثلاثة استنتاجات جوهرية:

أولاً: تكشف الفصحى عن أعلى درجات المعيارية والتاريخانية والاستقلالية، رغم محدودية حيويتها وهشاشتها التواصلية في الحياة اليومية، إلا أن مكانتها الرسمية والدستورية إلى جانب استعمالها مؤسسياً في التعليم والدين يخول لها سمة اللغة.

ثانياً: تحتل الدارجة موقع الحيوية القصوى والتاريخانية الواضحة، لكنها تظل تابعة (heteronomous) للفصحى وتفتقر إلى المعيارية. وهذا التوتر البنوي بين قوتها الوظيفية وضعفها المعياري هو ما يجعلها مسرحاً للصراع الأيديولوجي الأوسع.

ثالثاً: تقف الأمازيغية في موقع انتقالي فريد؛ فهي تمتلك تاريخانية عميقة وحيوية عالية في مناطقها التقليدية، وهي تسعى إلى بناء المعيارية والاستقلالية في الوقت نفسه. ويجعلها هذا المسار الانتقالي حالة اختبارية لفهم تحولات السياسة اللغوية في السياقات المتعددة اللغات.

وبناء على ما تقدم، يمكن اختبار النوعات اللغوية وفق المتغيرات الأربعة (المعيارية، الاستقلالية، التاريخية، الحيوية) وتصنيفها بشكل علمي وموضوعي يتجاوز الأحكام الانطباعية، في ضوء ما تتوفر عليه كل نوع من هذه المتغيرات أو تفتقر إليه، على أساس الأحقية الواقعية لا على أساس المكانة الاجتماعية أو الهيبة الثقافية. ويحمل الجدول الآتي نتائج هذا التصنيف المقارن:

المتغيرات التصنيف	/	المعيارية	الاستقلالية	التاريخية	الحيوية
اللغة	[+ معيارية]	[+ استقلالية]	[+ تاريخية]	[+ حيوية]	
اللهجة	[— معيارية]	[+ استقلالية]	[+ تاريخية]	[+ حيوية]	
الدارجة	[— معيارية]	[— استقلالية]	[+ تاريخية]	[+ حيوية]	
اللغة الاصطناعية	[— معيارية]	[— استقلالية]	[— تاريخية]	[+ حيوية]	

ينتهي بنا هذا التحليل المقدم في الجدول أعلاه إلى أن تصنيف النوعات اللغوية على أساس متغيرات المعيارية والاستقلالية والتاريخية والحيوية يتيح تجاوز الانطباعات والأحكام القيمية نحو معايير علمية موضوعية. وعلى هذا الأساس، تجمع "اللغة" المتغيرات الأربع إيجاباً، بينما تفتقر "اللهجة" إلى المعيارية فقط، وتفتقر "الدارجة" إلى المعيارية والاستقلالية معاً، ولا تحتفظ "اللغة الاصطناعية" سوى بالحيوية الاستعمالية. وهو تصنيف يصف الخصائص البنوية والوظيفية للنوعات، مما يوفر أداة علمية دقيقة تسهل التصنيف لصانعي السياسات اللغوية والباحثين على حد سواء.

3. تحليل العلاقات البنوية والوظيفية: الازدواجية الموسعة والتوزيع الطبقي والمجالي والرمزي

بعد تصنيف النوعات اللغوية الثلاثة وفق معايير موضوعية، تنتصب الحاجة إلى تحليل العلاقات البنوية والوظيفية التي تنظم تفاعلها في المجتمع المغربي. ويمكن تتبع هذه العلاقات على أربعة مستويات متداخلة كما هو موضح في الشكل التحليلي أدناه.

1.3 الازدواجية الموسعة (Extended Diglossia)

لم يعد المشهد اللغوي المغربي يختزل في الثنائية الفيرغسونية الكلاسيكية (الفصحى باعتبارها لغة عليا والدارجة، باعتبارها لغة دنيا)، بل تجاوزها إلى ما يصفه فيشمان بـ "الازدواجية الموسعة" (Fishman,

(1980) حيث تتوزع الوظائف اللغوية بين لغات مختلفة تماما وليس فقط بين لهجات اللغة نفسها. إن ما يميز المشهد المغربي هو تعقيد العلاقات الأربع الآتية:

- **العلاقة الأولى: الفصحى والدارجة:** تظل العلاقة الأكثر تجسيدا للنموذج الازدواجي الكلاسيكي، حيث تستحوذ الفصحى على الوظائف الرسمية والدينية والكتابية، بينما تترك الدارجة للتواصل اليومي والعفوي. لكن الدراسات الحديثة تكشف عن تحولات في هذه الحدود، إذ بدأت الدارجة تقتحم فضاءات كانت محجوزة سابقا للفصحى، مثل التعليم (Alaoui, 2025, pp. 8-12) والإعلام الرسمي. (Bazzi, 2025, pp. 217-241).
- **العلاقة الثانية: الفصحى والأمازيغية:** كانت الأمازيغية، قبل دستور 2011، في موقع تابع (heteronomous) للفصحى، حيث كان على المتحدثين بها التحول إلى الفصحى للقيام بالوظائف الرسمية والدينية (Stewart, 1968, p. 537). أما اليوم، فقد دخلت الأمازيغية في مرحلة انتقالية من لهجة إلى لغة معيارية، مما يخلق حالة من الازدواجية التنافسية بين لغتين كليهما تسعى إلى لعب دور اللغة العليا (Errihani, 2024, Chapter 1).
- **العلاقة الثالثة: الفرنسية واللغات المحلية:** تحتفظ الفرنسية بحضور قوي في الإدارة والتعليم العالي والقطاع الخاص، مما يجعلها تشكل لغة عليا (H variety) موازية للفصحى. ويخلق هذا الأمر "ازدواجية متشابكة" (overlapping diglossia) حيث تتنافس الفرنسية مع الفصحى على الوظائف الرسمية والعلمية (Ben Hammou & Kesbi, 2024, p. 1906).
- **العلاقة الرابعة: الإنجليزية والفرنسية:** تبرز الإنجليزية لغة طموح أكاديمي وعلمي واعد، مما يضعها في موقع منافس للفرنسية في الوظائف المرتبطة بالحدثة والعولمة. ويزيد هذا الصعود للغة جديدة تعقيد المشهد الازدواجي المغربي وي طرح تحديات جديدة للسياسة اللغوية.

2.3 التوزيع الطبقي للغات

تكشف المقاربات النقدية للسياسة اللغوية، كما صاغها توليفسون (Tollefson, 1991; 2015)، أن التوزيع الوظيفي للغات ليس محايدا، بل هو آلية لإعادة إنتاج التفاوتات الطبقية. وفي المغرب، يمكن تتبع ثلاث حلقات من إعادة الإنتاج الطبقي:

1.2.3 اللغة وامتيازات النخبة الفرنكوفونية

تكشف دراسة بن حمو والكسبي (Ben Hammou & Kesbi, 2024) أن سياسة "التناوب اللغوي" التي تركز الفرنسية لغة لتدريس مواد العلوم والتكنولوجيا تخدم مصالح النخبة الفرنكوفونية التي ورثت مواقع النفوذ منذ الاستعمار. وتخلق هذه السياسة تمييزاً مؤسسياً ضد التلاميذ المنحدرين من أسر لا تتحدث الفرنسية، وتعيد إنتاج التفاوتات الطبقية والجهوية (Ben Hammou & Kesbi, 2024, pp. 1918-1922).

2.2.3 اللغة والحراك الاجتماعي

تُعد الكفاءة في اللغات الأجنبية (الفرنسية، والإنجليزية بشكل متزايد) شرطاً للولوج إلى الوظائف المرموقة في القطاع الخاص والإدارة العليا. وهذا يحول اللغة من مجرد وسيلة تواصل إلى رأس مال رمزي يورث (Chakrani, 2010, pp. 156-172).

وبذلك يدخل الأطفال المنحدرون من أسر تنتمي إلى النخبة الفرنكوفونية المدرسة وفي جعبتهم رصيد لغوي (الفرنسية/ الإنجليزية) مما يؤهلهم للنجاح الدراسي والمهني، بينما يُحرم أبناء الطبقات الشعبية والمهمشة من هذا الرصيد (Errihani, 2024, Chapter9).

3.2.3 اللغة والإقصاء المؤسسي للدارجة

رغم أن الدارجة هي اللغة الأم لغالبية المغاربة، فإنها تظل غائبة تماماً عن السياسة التعليمية الرسمية. ويعكس هذا الإقصاء استمرار النموذج الازدواجي الكلاسيكي: الفصحى (واللغات الأجنبية) هي لغة التعليم والمعرفة، والدارجة هي لغة الحياة اليومية المهمشة في الفضاء الرسمي (Alaoui, 2025, pp. 8-12). وهذا الإقصاء، كما توضح هيكلان (Hickman, 2024)، لا يرجع إلى أسباب لغوية موضوعية، بل إلى أيديولوجيات تخدم مصالح فئات معينة على حساب أخرى.

3.3 التوزيع المجالي للغات (الفضاءات الاجتماعية)

تتوزع اللغات في المشهد المغربي على فضاءات اجتماعية مختلفة، مما يخلق بنية وظيفية معقدة نقتفي أثرها في الجدول الآتي:

الفضاء الاجتماعي	اللغة المهيمنة	اللغات الثانوية/الناشئة
الفضاء الأسري واليومي	الدارجة	الأمازيغية (في مناطقها)، الفرنسية (في بعض الأسر) الفرنكوفونية

الفضاء الديني (المساجد، الوعظ)	العربية الفصحى	الدارجة (في الخطب غير الرسمية، الوعظ الشعبي)
الفضاء التعليمي (الابتدائي والإعدادي)	العربية الفصحى، الفرنسية (للعلوم الحقة)	الأمازيغية (كمادة إلزامية منذ 2011)، الإنجليزية (ناشئة)
الفضاء التعليمي (العالى والبحث)	الفرنسية (في الجامعات العلمية وبعض العلوم الإنسانية)، العربية الفصحى (في الآداب والعلوم الإنسانية)	الإنجليزية (في بعض التخصصات العلمية والبحث العلمي)
الفضاء الإداري والقضائي	العربية الفصحى، الفرنسية	الأمازيغية (ناشئة، محدودة جدا)
الفضاء الإعلامي (العمومي والرسمي)	العربية الفصحى	الدارجة (في البرامج الحوارية والإعلانات)، الأمازيغية (قنوات متخصصة)، الفرنسية (في نشرات الأخبار الموجهة)
الفضاء الإعلامي (الخاص والترفيهي)	الدارجة (المسلسلات، البرامج الحوارية، الإعلانات)	الفرنسية (بعض البرامج)، العربية الفصحى (النشرات الإخبارية، البرامج الثقافية)
الفضاء الثقافي والأدبي	العربية الفصحى (الأدب الرسمي)، الفرنسية (الأدب الفرنكوفوني)	الدارجة (روايات، شعر، إنتاجات رقمية ناشئة)، الأمازيغية (إنتاجات ثقافية محدودة)
الفضاء الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي	الدارجة (بشكل متصاعد)، الفرنسية، العربية الفصحى	الإنجليزية (كلغة عالمية للإنترنت)، الأمازيغية (في مجتمعات رقمية محدودة)

(الجدول 3: التوزيع المجالي للغات على الفضاءات الحيوية للتواصل)

يكشف هذا الجدول عن تحولين رئيسيين: أولهما صعود الدارجة في فضاءات كانت محجوزة سابقا للفصحى (مثل الإعلام الخاص، والفضاء الرقمي، والثقافة الشعبية)، وثانيهما محدودية حضور الأمازيغية رغم دسترتها، مما يعكس فجوة بين الاعتراف الرسمي والتفعيل الفعلي (Errihani, 2024, Chapter9).

4.3 التوزيع الرمزي والهوياتي

بعيدا عن الوظائف التواصلية المباشرة، تحمل اللغات في المغرب حمولات رمزية وهوياتية عميقة، تجعل منها مواقع للصراع والتفاوض حول الهوية والانتماء، ننتبها من خلال ثلاث وظائف رمزية رئيسية:

أولاً: اللغة رمزا للهوية العربية الإسلامية: ترتبط العربية الفصحى، في الخطاب الرسمي والأيديولوجيا القومية العربية، بالهوية العربية الإسلامية والأصالة والاستمرارية الحضارية. وهذا الارتباط الرمزي هو ما يفسر استمرار هيمنتها رغم ضعف حيويتها التواصلية (Laanani & Fathi, 2024, p. 7).

ثانيا: اللغة رمزا للهوية الأمازيغية: تشكل الأمازيغية، بالنسبة للنشطاء الأمازيغ، رمزا للمقاومة والاعتراف بالهوية الأصلية للمغرب، ووسيلة لتصحيح ما يعتبرونه "تزييفا للتاريخ" و"تعريبا قسريا". والمطالبة بتفعيل الأمازيغية لغة رسمية ليست مجرد مطلب تقني، بل هي مطلب هوياتي وسياسي بامتياز (Errihani, 2024, Chapter 1).

ثالثا: اللغة رمزا للتحديث والانفتاح: ترتبط الفرنسية، وبشكل متزايد الإنجليزية، برموز التحديث والعلم والانفتاح على العالم والنجاح الاقتصادي. ويمنح هذا الارتباط الرمزي هذه اللغات شرعيتها رغم كونها لغات "أجنبية" في بلد عربي مسلم (Ben Hammou & Kesbi, 2024, p. 1907).

وتقع الدارجة في موقع رمزي معقد ومتناقض؛ فهي من جهة ترمز إلى "المغربية اليومية" والتواصل التلقائي والهوية المحلية غير المتكلفة، ومن جهة أخرى، تنظر إليها الأيديولوجيات المهيمنة باعتبارها "ضعيفة" و"غير جدية" و"عائقا أمام التحديث" أو "تهديدا للفصحى". ويجعل هذا الموقع الرمزي المتناقض الدارجة مسرحا للصراع الأيديولوجي، وميدانا لاختبار التحول من الازدواجية إلى المواطنة اللغوية (Hickman, 2024, pp. 12-14).

4. المواطنة اللغوية – من نقد الازدواجية إلى تأسيس البديل

إذا كانت النماذج الكلاسيكية للازدواجية (Ferguson, 1959) قد وصفت التوزيع الوظيفي للغات، وإذا كانت نظرية الأيديولوجيات اللغوية (Irvine & Gal, 2000) قد كشفت العمليات السيميائية التي تعيد إنتاج التراتبية اللغوية، وإذا كانت السياسة اللغوية النقدية (Tollefson, 1991; 2015) قد حلت كيفية خدمة السياسات اللغوية لمصالح النخب، فإن السؤال الذي يفرض نفسه الآن هو: ما البديل؟ وكيف يمكن تجاوز النقد إلى البناء، وتجاوز الكشف عن التفاوتات إلى اقتراح مسارات للتحول والإنصاف؟

هنا يأتي دور مفهوم "المواطنة اللغوية" (Linguistic Citizenship) الذي صاغه كريستوفر سترود (Stroud, 2001) في سياق جنوب إفريقيا وموزمبيق، بوصفه إجابة عن إخفاق برامج تعليم اللغة الأم في تحقيق أهدافها رغم توفر الموارد المادية، وكبديل تحويلي لنموذج "الحقوق اللغوية" (Linguistic Human Rights) الذي ظل، على أهميته، حبيس تصورات إضافية جامدة (Stroud, 2001, p. 339).

1.4 الأسس النظرية للمواطنة اللغوية

تستند المواطنة اللغوية إلى أربعة مبادئ جوهرية تمثل تحولا باراديجيا في مقاربة قضايا اللغة في المجتمعات المتعددة لغويا (Stroud, 2001, pp. 345-350; Stroud & Heugh, 2004, pp. 195-). (198).

1.1.4 اللغة باعتبارها فضاء للمواطنة

لا تتصور المواطنة اللغوية اللغة مجرد أداة تواصل أو ناقل محايد للمعلومات، بل فضاء تمارس فيه المواطنة بمعناها النشط، أي القدرة على المشاركة في صنع القرار، والتفاوض حول الهوية، والمقاومة الرمزية. والمواطنة هنا ليست وضعا قانونيا تمنحه الدولة، بل هي ممارسة تتجسد في الفعل اللغوي اليومي، وفي التفاعلات بين المتحدثين، وفي الإبداع الفني، وفي الاحتجاج، وفي التعليم غير النظامي (Stroud, 2001, p. 346).

وتركز المواطنة اللغوية، كما يوضح سترود، على "العمليات التي يمارس من خلالها المتحدثون أنفسهم السيطرة على لغاتهم، ويقررون ما هي تلك اللغات، وما تعنيه، وكيف ترتبط قضايا اللغة، خاصة في الفضاءات التعليمية، بمجموعة من القضايا الاجتماعية والسياسية وبمسألة المساواة" (Stroud, 2001, p. 346). وهذا يعني تحويل المتكلمين من مجرد "مستخدمين للغات" إلى "فاعلين لغويين" لهم رأي وحضور في تشكيل المشهد التواصل.

2.1.4 رفض الحتمية اللغوية

تنتقد المواطنة اللغوية الافتراض الحتمي القائل بأن وجود اللغة في الفضاءات الرسمية (التعليم والإدارة والقضاء) هو الضامن الوحيد لبقائها وسيادتها أو لتمكين متحدثيها. وهذا الافتراض، وإن بدا بديهيا في سياقات معينة، فإنه يخفي تبسيطا مفرطا للعلاقة بين اللغة والسلطة (Stroud, 2001, p. 347).

وتقدم المواطنة اللغوية بدلا من ذلك رؤية تركز على العمليات الاجتماعية التي تجعل من اللغة موردا للتمكين أو أداة للتمييز، وكيف يمكن للمجتمعات المهمشة أن تستعيد السيطرة على مواردها اللغوية بطرق إبداعية تتجاوز الإطار المؤسسي التقليدي (Stroud, 2001, p. 348). والمسألة ليست فقط "أي لغة تُدرّس؟" بل "كيف تُدرّس؟" و"من يشارك في تصميم المنهاج؟" و"كيف ترتبط اللغة بقضايا أوسع من العدالة الاجتماعية؟" (Stroud & Heugh, 2004, p. 196).

ويتجلى هذا المبدأ بوضوح في تجربة جنوب إفريقيا ما بعد نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) حيث لم يكن كافياً مجرد الاعتراف رسمياً بتعدد اللغات (11 لغة رسمية) في دستور 1996، بل كان الرهان الأكبر في كيفية تحويل هذا الاعتراف الدستوري إلى ممارسات فعلية في الفضاءات التعليمية. وقد أظهرت البرامج التعليمية الناجحة في مناطق مثل كيب الشرقية وغاوتينغ أن إشراك المجتمعات المحلية في تصميم المناهج وتحديد اللغات الوسيطة كان عاملاً حاسماً في تحقيق نتائج إيجابية. وقد ساهم آباء التلاميذ والمعلمون وقادة المجتمعات المحلية والنشطاء اللغويون معاً في بناء نماذج تعليمية مبنية على التعددية اللغوية تنطلق من واقع المتعلمين ولا تفرض عليهم نماذج جاهزة من أعلى (Stroud, 2001, p. 350; Stroud & Heugh, 2004, pp. 200-205). ولم يأت هذا النجاح من فرض لغة بعينها، بل من تمكين الفاعلين المحليين من أن يقرروا بأنفسهم كيف يوظفون تعددهم اللغوي مورداً للتعليم والتمكين، وهو ما يلخص جوهر المواطنة اللغوية: تحويل المتحدثين من مستخدمين سلبيين للغات إلى فاعلين لغويين يمتلكون القدرة على صنع القرار في القضايا التي تمس حياتهم.

3.1.4 الديمقراطية التأميلية والتحويلية

تتبنى المواطنة اللغوية نموذجاً من الديمقراطية يتجاوز المفهوم الإجمالي (الانتخابات، التمثيل، صناديق الاقتراع) إلى مفهوم تأملي (reflexive) وتحويلي (transformative)، حيث لا يُعتبر الاختلاف اللغوي والثقافي عائقاً أمام الوحدة الوطنية، بل مورداً للتفكير النقدي والإبداع الاجتماعي والديمقراطية التشاركية (Stroud, 2001, p. 350).

كما يشير سترود، إلى أن المواطنة اللغوية تعني "جعل التعقيد السوسيولساني لقضايا اللغة مرئياً" وإدراج هذا المنظور في الخطاب السياسي بوصفه شكلاً وأداة وهدفاً مشروعاً للعمل السياسي (Stroud, 2001, p. 351). وهذا يتطلب قدرة المواطنين على وضع السياسات اللغوية موضع تساؤل نقدي، والمشاركة في إعادة تصميمها، ومقاومتها حين تكرر التهميش والإقصاء. وبهذا المعنى، فإن المواطنة اللغوية تُخرج قضايا اللغة من حيز الخبراء والتقنيين إلى حيز العامة والممارسة الديمقراطية اليومية.

4.1.4 نقد المركزية اللغوية

تتجاوز المواطنة اللغوية فكرة أن اللغة هي العامل الوحيد أو الأهم في تشكيل الهوية والمواطنة. فهي تدمج اللغة في سياقات أوسع من السلطة والاقتصاد والعدالة الاجتماعية، معترفة بأن التفاوتات اللغوية لا يمكن

فصلها عن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والعرقية والجنسية (Stroud, 2001, p. 352; Stroud & Heugh, 2004, p. 198).

إن المشكلة اللغوية، من هذا المنظور، ليست مشكلة لغوية بالمعنى الضيق، بل هي مشكلة في توزيع السلطة والموارد والاعتراف، تتخذ اللغة مجالا للتعبير عنها وإعادة إنتاجها (Stroud, 2001, p. 352). وعليه، فإن المواطنة اللغوية لا تطالب بالمساواة اللغوية فقط، بل بالمساواة الاجتماعية الشاملة التي تجعل المساواة اللغوية ممكنة ومعقولة. إنها تعيد صياغة "المسألة اللغوية" بوصفها جزءا لا يتجزأ من المسألة الاجتماعية الكبرى، وهذا ما يمنحها بعدها التحويلي الراديكالي.

2.4 التطورات اللاحقة للمفهوم وتطبيقاته

تطور مفهوم المواطنة اللغوية منذ تأسيسه (Stroud, 2001)، وطُبّق في سياقات متعددة حول العالم، وتم تطويره على يد باحثين بارزين، ليصبح إطارا مرجعيا في اللسانيات الاجتماعية النقدية والعدالة اللغوية.

نحو المواطنة المتعددة اللغات

وسّع كل من ليزا ليم (Lisa Lim) وكريستوفر سترود وليونيل وي (Lionel Wee) المفهوم في كتابهم الصادر عن Multilingual Matters بعنوان *المواطن المتعدد اللغات: نحو سياسة اللغة من أجل الفاعلية والتغيير* (The Multilingual Citizen: Towards a Politics of Language for Agency and Change) ليشمل "المواطنة المتعددة اللغات" (multilingual citizenship) التي تركز على كيفية استخدام الأفراد والجماعات لتعدد اللغوي للتفاوض حول مواقعهم الاجتماعية ومقاومة أشكال التهميش المتعددة (Lim, Stroud, & Wee, 2018, pp. 1-5).

ويقدم هذا العمل الموسع نقدا لنموذج "الحقوق اللغوية" الذي يركز على تصورات هوياتية جامدة، ويدعو إلى تصور أكثر مرونة للهوية والمواطنة قائم على الممارسة والتحول لا على الجوهر والثبات (Lim, Stroud, & Wee, 2018, pp. 12-15).

1.2.4 توطين المواطنة اللغوية في إنجلترا

طبق (بين رامبتون 2024 Ben Rampton) وزملاؤه مفهوم "توطين المواطنة اللغوية" (localising linguistic citizenship) في إنجلترا، مع التركيز على كيفية بناء المواطنة اللغوية من الأسفل (from

(below) في التفاعلات اليومية بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة، وفي الفضاءات المجتمعية الصغيرة خارج المؤسسات الرسمية (Rampton et al., 2024, pp. 215-218).

تؤكد دراستهم أن المواطنة اللغوية تقدم إطارا لمعارضة السياسات التعليمية أحادية اللغة في إنجلترا، التي تخلق "بيئة معادية للمهاجرين" (hostile environment). وتستند في ذلك إلى أربعة مصادر للمقاومة: منظمات المجتمع المدني التي ترعى تراثا لغويا متعدد اللغات، والتجارب السابقة في مجال "الترحيب بالتنوع" في التعليم، وخمسين عاما من أبحاث علم اللغة الاجتماعي في بريطانيا، والدور المحتمل للجامعات في دعم هذا التوجه (Rampton et al., 2024, pp. 220-225).

2.2.4 شمور وبيكارديو: المواطنة اللغوية وبيداغوجيا التعددية اللغوية

ربطت ربيكا شمور (Rebecca Schmor) إنريكا بيكاردو (Enrica Piccardo) المواطنة اللغوية بـ "بيداغوجيا التعددية اللغوية" (plurilingual pedagogies) بوصفها وسيلة لتحقيق الحقوق اللغوية والاندماج الثقافي، في إطار مفاهيم التعددية اللغوية الفردية والعدالة الاجتماعية (Schmor & Piccardo, 2024, pp. 72-78).

ترى هاتان الباحثتان أن بيداغوجيا التعددية اللغوية، المستندة إلى أطر مرجعية مثل الإطار المرجعي الأوروبي المشترك للغات (CEFR) والإطار المرجعي لكفاءات الثقافة الديمقراطية (RFCDC)، تتيح تجاوز النماذج التعليمية أحادية اللغة نحو نماذج قائمة على حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والإنصاف الاجتماعي (Schmor & Piccardo, 2024, pp. 75-77). وقد أظهرت دراستهما الميدانية في كندا وإيطاليا أن تطبيق مهام تعددية لغوية يعزز الفهم النقدي للتواصل والانفتاح على الآخر والتعاون (Schmor & Piccardo, 2024, pp. 80-85).

3.4 أهمية المواطنة اللغوية في السياق المغربي

يكتسب مفهوم المواطنة اللغوية أهمية خاصة في السياق المغربي بالنظر إلى تعقيد المشهد اللغوي وتعدد نوعاته (الفصحى، الدارجة، الأمازيغية، الفرنسية، الإنجليزية) وتصارع أيديولوجياته (القومية العربية، الأمازيغية، الفرنكوفونية/الحدثية) (Alaoui, 2025; Ben Hammou & Kesbi, 2024). فالمواطنة اللغوية تتيح ما لا تتيحه النماذج الكلاسيكية:

1.3.4 تجاوز الصراع الإيديولوجي نحو التكامل اللغوي

تتيح المواطنة اللغوية تجاوز الصراع الإيديولوجي الضيق بين الأيديولوجيا القومية العربية (التي تنظر إلى العربية الفصحى بوصفها وعاء للهوية) والأيديولوجيا الأمازيغية (التي تطالب بالاعتراف بالأمازيغية لغة أصلية) والأيديولوجيا الفرنكوفونية (التي ترى في الفرنسية مدخلا للتحديث)، نحو الاعتراف بتعددية لغوية متداخلة ومتكاملة حيث لا تلغي إحدى اللغات الأخرى، بل تشكل مع ثراء المواطنة المغربية (Errihani, 2024, Chapter 1). ويتوافق هذا الطرح مع ما يسميه الباحثون "المواطنة المتعددة اللغات" (Lim, 2018, pp. 1-5).

2.3.4 تجاوز ثنائية الهيمنة/التبعية

تتيح المواطنة اللغوية تجاوز ثنائية الهيمنة/التبعية (dominance/subordination) بين الفصحى والدارجة نحو الاعتراف بجميع النوعات اللغوية بوصفها موارد ثقافية ورمزية مشتركة؛ فالدارجة، رغم تبعيتها للفصحى وفق نموذج ستيوارت (Stewart, 1968)، هي لغة الأغلبية الساحقة من المغاربة (91.9%)، وهي تستخدم في الحياة اليومية والإنتاجات الفنية والإعلامية، وهي فضاء للتواصل مع المهاجرين الأفارقة (Hickman, 2024, pp. 2-3). وتدعو المواطنة اللغوية إلى تحويلها من "لغة دنيا" مهمشة إلى "لغة عمومية" معترف بها (Stroud, 2001, p. 348).

3.3.4 تجاوز النموذج الازدواجي التقليدي

تتيح المواطنة اللغوية تجاوز النموذج الازدواجي التقليدي (الفصحى = عالية، الدارجة = دنيا) نحو نموذج تعدد وظيفي مرن (functional plurilingualism) يعكس الممارسات اللغوية الفعلية للمغاربة التي تشهد تداخلا ومرونة وتنقلا بين اللغات بحسب السياق والغرض والمخاطب (Bazzi, 2025, pp. 217-241). وتهتم المواطنة اللغوية بما يفعله المتحدثون باللغات، وليس فقط بالتصنيفات التي تضعها النماذج النظرية (Stroud, 2001, p. 346).

4.4.4 تمكين المتحدثين من المشاركة في صنع السياسات

تتيح المواطنة اللغوية تمكين المتحدثين أنفسهم – وليس فقط الخبراء وصناع القرار – من المشاركة في تصميم وتنفيذ السياسات اللغوية التي تمس حياتهم، بدلا من فرض سياسات من أعلى (top-down) لا تستجيب لواقعهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم (Stroud, 2001, p. 350).

5.4.4 ربط القضية اللغوية بالعدالة الاجتماعية

تتيح المواطنة اللغوية ربط القضية اللغوية بقضايا أوسع من العدالة الاجتماعية والمواطنة والديمقراطية، تجاوزا للنظرة التقنية أو البيداغوجية الضيقة التي تختزل السياسة اللغوية في اختيار لغة التدريس فقط (Tollefson, 2015, pp. 5-7). إن السياسة اللغوية، من منظور المواطنة اللغوية، هي سياسة اجتماعية واقتصادية وسياسية بامتياز، تعيد توزيع السلطة والموارد والاعتراف، أو تعيد إنتاج التفاوتات القائمة (Stroud & Heugh, 2004, p. 198).

5. المواطنة اللغوية إطارا تحويليا بديلا

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن "المواطنة اللغوية" تمثل مفهوما نظريا ومنهجيا في اللسانيات الاجتماعية النقدية، يُعاد من خلاله صياغة العلاقة بين اللغة والمجتمع والسلطة (Stroud, 2001, p. 345)، إنه إطار يتجاوز الاهتمام التقليدي بحماية اللغات المهمشة أو الاعتراف بها رسميا (وهو اهتمام مشروع لكنه غير كاف)، إلى التركيز على تمكين المتحدثين، وتوزيع السلطة، وتحقيق العدالة الاجتماعية في الفضاءات التي تعبر فيها اللغة عن صراعات أوسع (Stroud & Heugh, 2004, p. 195).

إن المواطنة اللغوية، كما تصورها سترود وطورها من جاء بعده، هي مفهوم تحويلي (transformative) يسعى إلى تحويل الممارسات اللغوية والسياسات اللغوية من أدوات للتهميش وإعادة إنتاج التفاوتات، إلى فضاءات للمشاركة الديمقراطية والإنصاف الاجتماعي والاعتراف بالتنوع (Stroud, 2001, p. 352; Lim, Stroud, & Wee, 2018, p. 15). وهي بذلك تقدم بديلا ليس فقط لنموذج الازدواجية الكلاسيكي، بل أيضا لنموذج الحقوق اللغوية الذي ظل حبيس تصورات إضافية هوياتية جامدة (Stroud, 2001, p. 339).

وفي السياق المغربي حيث تتصارع أيديولوجيات متعددة حول اللغات، وحيث تعيد السياسات اللغوية إنتاج تفاوتات طبقية وجهوية، وحيث تبقى الدارجة والأمازيغية مهمشة رغم حضورهما الواسع (Hickman, 2024; Errihani, 2024; Ben Hammou & Kesbi, 2024)، تقدم المواطنة اللغوية أفقا بديلا لتجاوز الصراعات الضيقة نحو بناء مواطنة لغوية قائمة على الاعتراف والإنصاف والمشاركة. إنها تدعو إلى تحويل السؤال من "ما اللغات التي ينبغي أن تكون رسمية؟" إلى "كيف يمكن لجميع المتحدثين أن يشاركوا في تشكيل السياسات اللغوية التي تمس حياتهم؟" ومن "كيف نحمي اللغة الفصحى من الدارجة؟" إلى "كيف نجعل من التنوع اللغوي موردا للديمقراطية والعدالة الاجتماعية؟" (Stroud, 2001, p. 351).

إن الرهان الحقيقي الذي ترفعه هذه المقالة هو تحويل المشهد اللغوي المغربي من فضاء تتحكم فيه الازدواجية والتراتبية والهيمنة، إلى فضاء تقوم فيه المواطنة اللغوية على النقد والتحول والمشاركة والإنصاف.

خاتمة

هكذا، نعتبر أن المشهد اللغوي المغربي يشكل بنية معقدة تتجاوز النماذج الازدواجية التقليدية في أربعة اتجاهات رئيسية: أفقياً (تعدد النوعات اللغوية)، وعمودياً (تداخل الوظائف وتشابكها)، وطبقياً (إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية عبر التوزيع غير العادل للرأس المال اللغوي)، ورمزياً (ارتباط اللغات بهويات وقيم متصارعة).

ومن خلال الاعتماد على نموذج ستيوارت (1968) الموسع من طرف فيشمان (1968; 1980)، أظهر التحليل المقارن أن العربية الفصحى لغة تحقق أعلى درجات المعيارية والتاريخانية والاستقلالية لكنها تعاني من محدودية حيوية، بينما تحتل العربية المغربية الدارجة موقع الحيوية القصوى والتاريخانية الواضحة لكنها تظل تابعة للفصحى وتفتقر إلى المعيارية، وتقف "اللغة/ اللهجة" الأمازيغية في موقع انتقالي فريد تسعى فيه إلى بناء المعيارية التي تنقلها من مستوى تصنيفها لهجة إلى لغة. وقد كشفت الدراسة عن ثلاث أيديولوجيات لغوية متصارعة (القومية العربية، الأمازيغية، الفرنكوفونية/الحدائية) تعمل من خلال عمليات التصوير والتشظي التكراري والإلغاء (Irvine & Gal, 2000) لإعادة إنتاج التراتبية اللغوية وتبرير التفاوتات الاجتماعية.

وفي ظل هذه التعقيدات، قدمت المقالة مفهوم "المواطنة اللغوية" (Stroud, 2001; Lim, Stroud) "إطاراً بديلاً يتجاوز حدود نموذج الازدواجية ونموذج الحقوق اللغوية؛ فالمواطنة اللغوية لا تكتفي بالمطالبة بالاعتراف الرسمي باللغات المهمشة، بل تركز على تمكين المتحدثين أنفسهم من المشاركة في تصميم وتنفيذ السياسات اللغوية، وتربط القضية اللغوية بقضايا أوسع من العدالة الاجتماعية والمواطنة والديمقراطية.

ومن خلال التحليل أعلاه، يمكن تأكيد الفرضيات الثلاث التي انطلقنا منها ، والخلوص إلى أن الانتقال من الازدواجية إلى المواطنة اللغوية ليس مجرد تحول نظري في طريقة فهم المشهد اللغوي المغربي، بل هو تحول أخلاقي وسياسي في طريقة التعامل مع التنوع اللغوي نفسه. إنه دعوة إلى تحويل الفضاءات اللغوية من ساحات للهيمنة والإقصاء إلى مجالات للمشاركة والإنصاف والاعتراف بالتنوع بوصفه ثراء لا تهديداً.

وهذا هو الرهان الذي ترفعه هذه المقالة بالانتقال من الازدواجية إلى المواطنة اللغوية، ومن وصف التراتبية إلى نقدها وتجاوزها، ومن سياسات الهيمنة إلى سياسات المشاركة والإنصاف.

وعليه، يمكن للبحوث المستقبلية أن تسعى إلى الإجابة عن أسئلة جوهرية تنفرد عن هذه الدراسة، من قبيل: كيف يمكن تفعيل مقاربة المواطنة اللغوية في فضاءات تعليمية وإعلامية محددة بالمغرب؟ وما أوجه التشابه والاختلاف بين السياق المغربي وسياقات عربية وإفريقية أخرى طبقت فيها هذه المقاربة؟ وما الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المجتمعية (مثل الجمعيات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني) في تفعيل المواطنة اللغوية "من الأسفل"؟ وكيف يعيد التحول الرقمي وصعود وسائل التواصل الاجتماعي تعريف فضاءات الممارسة اللغوية، وإلى أي مدى يمكن اعتبار هذه الفضاءات بديلا ديمقراطيا يتجاوز إكراهات الفضاءات الرسمية التقليدية؟

قائمة المراجع

- Alaoui, S. M. (2025). A critical discourse analysis of media coverage on Moroccan Arabic in textbooks and Arabic language acquisition in Morocco. *Discover Education*, *4*(1), Article 130. <https://doi.org/10.1007/s44217-025-00544-0>
- Bazzi, D. (2025). The voices of Morocco: Linguistic variation in Moroccan radio speech. *Kervan. International Journal of Afro-Asiatic Studies*, *29*(1), 217-241. <https://doi.org/10.13135/1825-263X/11456>
- Ben Hammou, S., & Kesbi, A. (2024). Exploring multilingual education in Morocco: Official documents and teachers' perceptions. *International Journal of Multilingualism*, *21*(4), 1906-1927. <https://doi.org/10.1080/14790718.2023.2235401>
- Chakrani, B. (2010). *A sociolinguistic investigation of language attitudes among youth in Morocco* (Doctoral dissertation). University of Illinois at Urbana-Champaign. <https://hdl.handle.net/2142/17043>
- Chambers, J. K., & Trudgill, P. (1998). *Dialectology* (2nd ed.). Cambridge University Press.

- Charmaz, K. (2014). *Constructing grounded theory* (2nd ed.). Sage Publications.
- Elfarkane, A. (2023, March 5). From vernacular to autonomous: The sociolinguistic journey of Amazigh. *HESPRESS English*.
<https://en.hespress.com/59760-from-vernacular-to-autonomous-the-sociolinguistic-journey-of-amazigh.html>
- Errihani, M. (2024). *Language, power, and the economics of education in Morocco*. Springer International Publishing.
- Ferguson, C. A. (1959). Diglossia. *Word*, *15*(2), 325-340.
- Fishman, J. A. (1968). *Language loyalty in the United States*. Mouton.
- Fishman, J. A. (1980). Bilingualism and biculturism as individual and as societal phenomena. *Journal of Multilingual and Multicultural Development*, *1*(1), 3-15.
- Glaser, B. G., & Strauss, A. L. (1967). *The discovery of grounded theory: Strategies for qualitative research*. Aldine Publishing Company.
- Hickman, K. G. (2024). From private dialect to public language: Transforming Moroccan Arabic through the voices of sub-Saharan African immigrants. *Journal of Arabic Sociolinguistics*, *2*(1), 1-22.
<https://doi.org/10.1515/jas-2024-0001>
- Irvine, J. T., & Gal, S. (2000). Language ideology and linguistic differentiation. In P. V. Kroskrity (Ed.), *Regimes of language: Ideologies, politics, and identities* (pp. 35-84). School of American Research Press.
- Laanani, K., & Fathi, S. (2024). Language policy in Morocco: Tracing ideological layers in the official texts. *Journal of Studies in Social Sciences and Humanities*, *10*(1), 1-13.

http://www.jssshonline.com/wpcontent/uploads/2024/06/JSSSH_Vol.10_No.1_2024_1-13_Sr.-No.1.pdf

Lim, L., Stroud, C., & Wee, L. (Eds.). (2018). *The multilingual citizen: Towards a politics of language for agency and change*. Multilingual Matters.

Rampton, B., Cooke, M., Bryers, D., Winstanley, B., Leung, C., Tomei, A., & Holmes, S. (2024). Localising linguistic citizenship in England. *Language Teaching*, *57*(2), 215-228.

<https://doi.org/10.1017/S0261444823000241>

Schmor, R., & Piccardo, E. (2024). Supporting language rights: Plurilingual pedagogies as an impetus for linguistic and cultural inclusion. *Human Rights Education Review*, *8*(1), 72-102.

<https://doi.org/10.7577/hrer.5282>

Stewart, W. A. (1968). A sociolinguistic typology for describing national multilingualism. In J. A. Fishman (Ed.), *Readings in the sociology of language* (pp. 531-545). De Gruyter.

Strauss, A., & Corbin, J. (1990). *Basics of qualitative research: Grounded theory procedures and techniques*. Sage Publications.

Stroud, C. (2001). African mother-tongue programmes and the politics of language: Linguistic citizenship versus linguistic human rights. *Journal of Multilingual and Multicultural Development*, *22*(4), 339-355. <https://doi.org/10.1080/01434630108666440>

- Tollefson, J. W. (2015). Language policy in an era of globalization. In F. M. Hult & D. C. Johnson (Eds.), *Research methods in language policy and planning: A practical guide* (pp. 3-12). Wiley-Blackwell.
- Woolard, K. A. (2016). *Singular and plural: Ideologies of linguistic authority in 21st century Catalonia*. Oxford University Press.